المطلب الثالث
المشروع اقتراح البحث

ترى الباحثة أنه لتجنب العقبات السياسية والمتمثلة في المشكلات المتعددة بين السودان الشمالي العربى، والسودان الجنوبى الإفريقى، وأيضاً معوقات المشروع الطبوغرافية وهى: جغرافية المكان، وبما يسمى خط تقسيم المياه بين حوضى نهري النيل والكونغو.

فطبوغرافية حوض نهر الكونغو توجه المياه باتجاه الغرب بعيداً عن اتجاه النيل، وعند الرغبة في إعادة توجيه جزء من هذه المياه في مسار جديد إلى الشمال الشرقي، حتى تتقابل مع مياه النيل بجنوب السودان، من نقطة ملائمة حيث يكون تصريف المياه بالقدر المناسب، نجد أنه يلزم وجود مسار جديد، بالإضافة إلى فروق في المناسيب الطبوغرافية، وهو أمر يبدو في غاية الصعوبة عملياً[1].

بالإضافة إلى أن التواجد الإسرائيلى في دول أعالى النيل وبخاصة في السودان الجنوبى وفى الهضبة الإستوائية، يشكل تهديداً أمنياً. حيث تهدف إسرائيل الوصول إلى منابع النيل، ومحاصرة الأمن القومى العربى، ولا سيما في امتداده المصرى والسودانى.

لذلك ترى الباحثة أنه ليس من الأصوب، توجيه مياه نهر الكونغو نحو الشمال الشرقى صوب جنوب السودان مع كل تلك المحاذير السياسية، وتلك الصعوبات الجغرافية. وحتى لا يتمركز أمن مصر المائي في نقطة واحدة هي نهر النيل.

(وتقترح الباحثة، مد أنابيب في باطن الأرض عند منطقة توليد الكهرباء) التي كانت قد أنشأتها بلجيكا في فترة احتلالها للكونغو الديمقراطية.

ولقد اختارت الشركة البلجيكية تلك المنطقة حيث سريان نهر الكونغو الأدنى حيث ينحدر فوق (٣٢) شلالاً، قبل مساقط ليفنجستون وتبلغ مجموع فروقها الرأسية ٢٦٠ متراً في مسافة تبلغ حوالى ٢٥٠كم، وهى تُعد أهم منطقة في مجرى الجزء الأسفل من النهر في هذا القطاع وليس لها مثيل بين أنهار العالم الكبرى (تلك المنطقه التي تمتد بين جزيرة سيكيلا (sikila) ومصب نهر بوندى (bundi) وهوأحد روافد نهر الكونغو)، ولهذه السمات أختارت الحكومة البلجيكية هذه المنطقة لتكون منطقة توليد الكهرباء والطاقة في الكونغو الديمقراطية.

(١) انظر تعليق أ.د/ إبراهيم حميدة، الخبير بمركز بحوث الصحراء والمياه بالمطرية بالقاهرة، انظر الملاحق.

وهذه السدود في تلك المنطقة قد تعرضت للتخريب والهدم لما يلي:

١. هذه المنطقة تتميز بقوة الانحدار الطبيعي لهذا الجزء، فتمثل مضخة للمياه في الأنابيب المقترح مدها تحت باطن الأرض، حيث ينحدر النهر حوالى ١٠٢ متراً في مسافة قصيرة (حوالى ١٥ متراً) من جزيرة سيكيلا وموقع إنجا.

٢. يعترض النهر خلال هذه المنطقة الكثير من المساقط مثل مساقط (شونجو ومساقط أنجا) ثم منحدرات كانزا (kanza) وهذه المنطقة هي منطقة سد أنجا بين العاصمة كينشاسا في غرب الدولة وميناء متادى على بعد ١٩٠ كم من كينشاسا، و٤٠ كم من متادى قريباً من المحيط الأطلنطى (وهى منطقة الطاقة والطلب عليها في جمهورية الكونغو الديمقراطية)[١].

(وترى الباحثة أن ذلك سيكون بمثابة قوة دافعة للمياه في الأنابيب المقترح مدها في باطن الأرض حيث تقترح الباحثة مد أنابيب في باطن الأرض عند هذه المنطقة حيث الانحدار الطبيعي لمسافة ١٠٢ متر تقريباً بالإضافة مساقط المياه والشلالات في هذه المنطقة، فتمثل مضخة للمياه في الأنابيب المقترح، على أن تتجه شمالاً إلى دولة إفريقيا الوسطى ثم إلى دولة تشاد ثم إلى الصحراء الغربية متجهة إلى بحيرة ناصر أمام السد العالي، والتي ذكر البحث الذى أولته الدولة اهتمامها (أنها تستوعب ١٣٠ بليون متر مكعب من المياه).

حيث استغلال قوة اندفاع مياه نهر الكونغو من منحدرات عالية متجهة إلى الجنوب الغربى وباتجاه المحيط الإطلنطى مهدرة بذلك حوالى (٤١٠٠٠متر٣ /ثانية) بمد أنابيب يتم تمريرها في باطن الأرض متجهة إلى الشمال من الكونغو الديمقراطية حيث دولة إفريقيا الوسطى (وهى دولة صغيرة تبلغ مساحتها (٦٢٢. ٩٨٤كم) وعدد سكانها حسب إحصائيات ٢٠٠٩ يبلغ (٤مليون نسمة) ولغتها الرسمية الفرنسية والديانات السائده فيها المسيحية بنسبة ٢٥% الإسلام بنسبة ١٥% والديانات الأخرى ٦٥% وتعتمد على الزراعة في اقتصادها بنسبة ٦٥% إلا أن المنزرع من أراضيها الصالحة للزراعة هو ٢% فقط كما أن لديها ثروات معدنية ذات أهمية بالغة مثل اليورانيوم – الذهب – الماس).

ثم تتجه الأنابيب إلى دولة تشاد وهى تقع شمال جمهورية إفريقيا الوسطى (وهى دولة عربية إسلامية وإن لم تنضم لجامعة الدول العربية بعد، واللغة الرسمية هي اللغة العربية بجانب الفرنسية والديانة الرئيسية هي الإسلام (بنسبة ٨٥%) من السكان، وقد دخلها الإسلام (عام ٤٦هجرية – ٦٦٦ميلادية) وهى دولة تعانى من نقص المياه وتعتمد في الزراعة على مياه

(١) محمد عويس محمد الفقى، رسالة ماجستير، مصادر الطاقة فى جمهورية الكونغو الديمقراطية، مرجع سابق ص ٧٩.

الأمطار في الجنوب خاصة بعد جفاف بحيرة تشاد. وكلا الدولتين (إفريقيا الوسطى وتشاد) بعيدتين عن التدخل الإسرائيلى والأمريكى، فضلاً عن أن علاقاتهما وطيدة بمصر. ثم تمر أنابيب المياه إلى الصحراء الغربية في مصر متجهة إلى بحيرة السد العالي (اقتراح الباحثة).

وحيث إننا مع حلول (عام ٢٠٥٠م) سوف تحتاج مصر إلى نهر نيل آخر أكثر غزارة، وحيث إنه منذ عام ٢٠٠١م قد وصلت مصر إلى دون حد الأمن المائي (١٠٠٠) متر مكعب سنوياً، كما أن ٨٦% من مساحة مصر شديدة الجفاف ومعدومة الأمطار، وأن ١٤% الباقية هي مناطق شبه جافة[١].

بالإضافة إلى أن مشروعات أعالى النيل التي تضعها مصر في استراتيجيتها لزيادة إيراداتها المائية. (والتي تهدف لتقليل الفاقد في المستنقعات) قد يصعب تنفيذها بعد تقسيم السودان وبعضها توقف منذ الحرب الأهلية في السودان مثل قناة جونجلى.

وتقترح الباحثة أنه نظراً لارتفاع تكاليف هذا المشروع فإن مصر يمكنها التعاون في مشروع تمت دراسته وهو توصيل المياه في نفس مسار المشروع المقترح وهو خطة عملية، لإنشاء قناة ملاحية طولها ٢٤٠٠كم في قلب إفريقيا، وأثبتت التكنولوجيا الحديثة التي استخدمت في قناة جونجلى، إمكانية القيام بهذا العمل، كما يقول مؤيدوه.

مشروع في نفس المسار يمكن لمصر المشاركة فيه:

وهو مشروع ضخم تقدمت به، هيئة الطاقة الكهربائية الوطنية النيجيرية، وقد اقترح إنشاء خط مواسير مشابه لمشروع النهر الصناعى العظيم بليبيا، حيث يربط خط المواسير هذا نهر فاقا وهو أحد روافد نهر شارى مع نهر أوبانجى (أحد روافد نهر الكونغو) وسوف يعنى هذا ضخ المياه التي تصرف في الوقت الحالى من نهر زائير (نهر الكونغو) إلى المحيط الأطلنطى، إلى جمهورية أفريقيا الوسطى ثم إلى تشاد، وهذا من أجل إعادة ملىء بحيرة تشاد، وبذلك تستفيد منها المشروعات النيجيرية. ويعتقد هذا البحث أن نهر الكونغو في الأزمنة الغابرة كان يصرف مياهه إلى بحر قديم في إقليم تشاد.

وخط المواسير المشابه لمشروع النهر الصناعى العظيم بليبيا، فكرة ولم توضع بعد في موضع التنفيذ، كما أنه يعد مكلفاً جداً بالنسبة للدول الإفريقية التي لا تستطيع تحمل نفقاته وحدها، ولكن على حد قولهم، يوجد مصادر أخرى للتمويل، حيث يمكن اقناع الأمم المتحدة، بأن الإنفاق على مثل هذا المشروع سيكون أفضل من تدبير نفس المبلغ فيما بعد، لإنقاذ الدول من

(١) رمزى سلامة، مشكلة المياه فى الوطن العربى – احتمالات الصراع والتسوية، مرجع سابق، ص٤٧.

مغبة المجاعة أو الحروب الأهلية، ومن المؤكد أن بعض الشركات المشهود لها بالسمعة الحسنة، أخذت فكرة المشروع بجدية، (من هذه الشركات شركة يونيفيكا الإيطالية)، التي قدمت دراسة جدوى عن المشروع وأسمته (ترانسكوا) وبدأ تقرير يونيفيكيا بكلمات (يجب ألا نخشى من كِبر حجم المشروع ونمضى في مقارنة المشروع بإنشاء قناة السويس أو قناة المانش) ويُعتقد أن دراسات أخرى للمشروع تكفل بها العقيد الرئيس الليبى الذى كان متحمساً للفكرة عندما كانت القوات الليبية تحارب في تشاد. ورتب رجال الأعمال الليبيون بالخارج، مع العديد من الشركات الأجنبية، لإجراء دراسات إضافية، وقد انضم الخبراء الليبيون بالفعل إلى المناقشات التي عُقدت بين ممثلى وزارة الزراعة النيجيرية ومسئولى لجنة حوض بحيرة تشاد، والتي تضم الكاميرون والنيجر بالإضافة إلى تشاد. وكانت للفكرة مساندة من رئاسة الكونغو الديمقراطية[1].

إن هذا المشروع هو اقتراح البحث المقدم، غير أن الباحثة في اقتراح البحث تقترح أن نمده بعد أن يصل إلى تشاد، إلى بحيرة ناصر أمام السد العالي، وأنه لو تعاونت مصر معهم في مشروع (ترانسكوا) في ظل موافقة حكومة الكونغو الديمقراطية والتي حصل عليها البحث الذى أولته الحكومة المصرية اهتمامها في مشروع تنمية أفريقيا، حيث إن التعاون معهم في مشروعهم بالفعل، سيوفر من تكاليف المشروع (اقتراح البحث) على مصر كثيراً. كما أن التمويل فيما يخص الأنابيب في الأراضى المصرية يمكن أن يتم من خلال البنوك الوطنية في مصر، ليكون ذلك بعيداً عن توصيل تلك المياه عبر نهر النيل في أراضى دولة جنوب السودان ثم إلى نهر النيل في دولة شمال السودان حيث يتعرض جنوب السودان وبعض دول حوض النيل خاصة من جهة شرق القارة الإفريقية إلى كل أنواع الشد والجذب من الجانب الإسرائيلى – الأمريكى من أجل تحجيم قدرات مصر على النماء والتقدم. فلا نستبعد أن تفرض السودان الجنوبى حصة لإسرائيل من المياه كشرط لمرور المياه عبر النيل في حدودها.

فإننا بتغيير مسار المياه المحولة من نهر الكونغو من حدود دولة الكونغو الديمقراطية إلى الشمال الشرقى، حيث السودان الجنوبى ثم إلى السودان الشمالي (كما كان مقترحاً في المشروع المقترح الذى أولته الدولة اهتمامها) وإنما يكون مسار المياه عبر أنابيب في باطن الأرض يتم تحويلها إلى الشمال تجاه دولة إفريقيا الوسطى، ثم إلى دولة تشاد (العربية المسلمة)، والتي تعانى من أزمة في المياه وتعانى من الجفاف منذ جفاف بحيرة تشاد، وترى الباحثة أن هذا المسار يجعل لمصر مخرجاً لحل أزمة المياه، دون الصدام مع إسرائيل (اقتراح الباحثة).

---

(١) جون بولوك، عادل درويش، حروب المياه الصراعات القادمة فى الشرق الأوسط، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩م، صفحة ٢٢٨.

وقد ابتغت إسرائيل أساساً من وراء تغلغلها في إفريقيا تحقيق الأهداف الاستراتيجية لنظرية الأمن الإسرائيلى والتي تكمن في تطويق الدول العربية – خاصة مصر – وحرمانها من أي نفوذ داخل القارة، محاولة في ذلك استغلال وتعميق الخلافات العربية مع بعض الدول الإفريقية، وتهديد أمن الدول العربية المعتمدة على نهر النيل وخاصة مصر بمحاولة زيادة نفوذها في الدول المتحكمة في مياه النيل من منابعه، مع التركيز على إقامة مشروعات زراعية تعتمد على سحب المياه من بحيرة فيكتوريا مستغلة في ذلك العداء التاريخى بين إثيوبيا والعرب[1].

وفكرة توصيل المياه عبر أنابيب في باطن الأرض من الطرق التقليدية المعروفة لنقل المياه والتي تمت في كثير من الدول وتمت في مصر عند توصيل المياه من نهر النيل إلى سيناء، عبر ترعة السلام من خلال أنبوب ضخم في باطن الأرض وأيضاً مشروع أنابيب السلام التركى.

والذى تم اقتراحه في ظل تفاقم أزمة المياه في منطقة دول الخليج العربى، حيث عرضت تركيا ما يسمى بفكرة مشروع أنابيب السلام (peace pipe line) والذى يستهدف تزويد دول الخليج العربى، وكل من العراق وسوريا والأردن بحوالي مليار متر مكعب من المياه سنوياً، وقد تقدم بهذا المشروع (تورجوت أوزال) عندما كان رئيساً لوزراء تركيا، أثناء زيارته للولايات المتحدة في فبراير ١٩٨٧م. وفكرة المشروع تقوم على نقل المياه من نهر الفرات في الأراضى التركية إلى كافة دول المنطقة المحيطة بها عبر خطين للأنابيب.

أ – الأول: الخط الغربى: الذى يذهب لكل من سوريا – الأردن – والمنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية.

ب– الثاني: الخط الشرقى: الذى يتجه لسوريا ثم الكويت فالمنطقة الشرقية من المملكة السعودية، ثم البحرين ثم قطر والإمارات وأخيراً عمان.

وطبقاً لدراسات الجدوى التي قامت بها شركة (براون وورث) العالمية، وهى شركة أمريكية، فقد قدرت تكاليف الأنبوب الغربى بنحو (٥و٨) مليار دولار.

والأنبوب الشرقى: بنحو (٥و١٢) مليار دولار أي بإجمالى (٢١ مليار دولار) وتقدر فترة تنفيذ المشروع نحو (٨–١٠ سنوات). وعمره الافتراضى (نحو ٥٠عاماً).

---

(١) وليد عبد الحى، إفريقيا فى عصر التحولات – أوراق المؤتمر الأول للباحثين الشباب فى العلوم السياسية، جامعة آل البيت، منشورات آل البيت ١٤٢٢هـ –٢٠٠٢م، ص ٤٠٨.

وقدر أن المشروع سيوفر المياه بتكلفة مقبولة، حيث قدرت تكلفة المتر المكعب من المياه بنحو (٠,٨٤ دولار) وأنبوب الخليج نحو (٠٧و١ دولاراً) في مقابل تكلفة تصل إلى (٥ دولارات) للمتر المكعب في محطات تحلية مياه الخليج[١].

وترى الباحثة أنه على غرار هذا المشروع قد يكون من الملائم (لتفادى الاختلاف في ارتفاع المناسيب بين منطقة حوض نهر الكونغو ومنطقة حوض نهر النيل) واستخدام محطات لرفع المياه للتغلب على تلك الفروق في الارتفاعات، نستطيع استخدام أنابيب المياه الممتدة تحت الأرض كما سبق ذكره.

وإذا تم نقل حصة من مياه نهر الكونغو إلى مصر فإن ذلك كفيل بحل أزمة المياه في مصر، وسوف يساعد في البدء في خطة التنمية الشاملة (الزراعية، والصناعية، والعمرانية) لتلبية احتياجات السكان، كما أن ذلك التعاون سيفيد دولة الكونغو الديمقراطية في حل مشكلاتها الاقتصادية المتعددة، من خلال التعاون المائي مع مصر.

(١) رمزى سلامة، مشكلة المياه فى الوطن العربى – احتمالات للصراع والتسوية، مرجع سابق، ص١٣٣.